



المؤتمر العلمي الدولي
عولمة الإدارة في عصر المعرفة
(15-17 ديسمبر 2012)



جامعة الجنان

طرابلس - لبنان

عنوان البحث

حوكمة مؤسسات الأعمال كأحد متطلبات

عولمة النشاط الاقتصادي المعاصر :

نظرة تحليلية إدارية ، اقتصادية ، محاسبية

إعداد

الأستاذ الدكتور: أحمد منير نجار

2012م / 1433 هـ

المقدمة :

رغم الأهمية التاريخية لمفهوم عولمة مؤسسات قطاع الأعمال في اقتصاديات الدول بكافة انتماءاتها السياسية والاقتصادية ، إلا أن الحاجة لمفهوم الحوكمة بأبعادها المتعددة ظهرت من جديد وبقوة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها دول العالم مؤخراً ومنذ عام 2002 وما بعد انهيار شركة أنرون وورلد المحدودة ، ودون الدخول في التفاصيل الفنية ، فقد اشتملت الحوكمة - فيما اشتملت عليه - على مجموعة ضوابط ومعايير وإجراءات تهدف لتحقيق الإنضباط المؤسسي في إدارة مؤسسات قطاع الأعمال استناداً لمعايير وأساليب علمية عالمية متبعة حفاظاً على وحماية لحقوق كل أصحاب العلاقة مع مؤسسات الأعمال .

لذلك فلا غرو أن تعددت تعاريف ومضامين مصطلح الحوكمة في المحافل الاقتصادية العالمية ، وفي المنظمات العالمية كمؤسسة التمويل الدولية IFC أو منظمة التعاون الاقتصادي OECD وغيرها ، حيث تبين أن العولمة الاقتصادية اتجهت نحو إقامة اندماجات وتكتلات اقتصادية ومالية لتنتج مؤسسات عملاقة عالمية تمثلت بالشركات متعددة الجنسيات (Multinational) أو عابرة الجنسيات (Transnational) ، التي اتخذت فروعاً لها إقليمية وخارجية (Off-Shore) ليتعاضد دورها في التجارة العالمية سواء في السلع (Goods) أو الخدمات (Services) وامتدت لتشمل جوانب الملكية الفكرية كذلك . إلا أن هذا الاستحواذ العالمي الكبير لمؤسسات قطاع الأعمال المعولمة لم يترافق مع تطور مماثل لمستويات الحوكمة والشفافية اللازمة ، بل على العكس كان هناك ضعف في الشفافية والإفصاح مما انعكس سلباً على إظهار الصورة الواقعية لأداء تلك المؤسسات في الجانب الاقتصادي والمالي ، لقد تم ذلك تحت ذريعة أنه إذا كان من الضروري معرفة ونشر الأوضاع المالية والاقتصادية لأداء مؤسسات قطاع الأعمال فإنه من حق هذه المؤسسات أيضاً في خصوصية وسرية في بعض مؤشرات الأداء إحقاقاً لمبدأ حرية المنافسة المحلية والإقليمية والدولية .

أمام هذه المعطيات والمقدمة الموجزة فإن ورقة البحث ستتناول النقاط التالية لتحليل عنوانها وتشمل :

- مهرجان تعريف الحوكمة .
- أهمية الحوكمة كأحد متطلبات تطوير مؤسسات قطاع الأعمال .
- محددات حوكمة قطاع الأعمال ومعاييرها في إطار عولمة النشاط الاقتصادي .
- البعد المحاسبي لحوكمة قطاع الأعمال .
- دور الحوكمة في عولمة قطاع الأعمال .
- خلاصة واستنتاجات .

مشكلة الورقة البحثية :

مع الأزمة المالية العالمية التي ابتدأت مع منتصف عام 2007 وأدت لانتهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها من شركات ومصارف وغيرها مما أدى لفقدان المساهمين لحقوقهم من جهة وتراجعت ثقة المستثمرين بهذه المؤسسات من جهة أخرى . وجاء مفهوم حوكمة الشركات كأحد أهم الوسائل الناجعة للتخفيف إن لم يكن الغاء الآثار السلبية لهذه الانهيارات سواء في سبيل الخروج من آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة أو تجنبها في الأزمات القادمة . انطلاقاً من ذلك جاءت محاولة الورقة البحثية لمحاولة القاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة .

أهداف الورقة البحثية :

- انطلاقاً من المشكلة البحثية فإن الأهداف يمكن إيجازها بالنقاط التالية :
- التعرف على ماهية وأهمية حوكمة الشركات .
 - معرفة المزيد عن دور حوكمة الشركات في تطوير مؤسسات الأعمال عموماً من خلال معرفة محدداتها ومعاييرها .
 - حوكمة الشركات من خلال الحوكمة المحاسبية .
 - إظهار الترابط بين حوكمة المؤسسات وعولمة قطاع الأعمال .
 - تقديم بعض الاقتراحات كاستنتاجات من النقاط السابقة .

أهمية الورقة البحثية :

تتبع أهمية الورقة البحثية من النقاط التي سنتناولها لدراسة المشكلة بحيث تتضح أهمية الموضوع في بعده الإداري والمحاسبي والاقتصادي عموماً وفي إطار متطلبات عولمة قطاع الأعمال .

منهجية الورقة البحثية :

اعتمدت الورقة على الأسلوب الوصفي التحليلي لمكونات المشكلة مع محاولة الاستشهاد بالأمثلة العملية المؤيدة لذلك . تم تقسيم الورقة الى **خمس فقرات** تتناول كل فقرة أحد الأهداف المذكورة آنفاً .

أولاً : مهرجان تعريف الحوكمة .

تاريخياً فإن الحوكمة بمفهومها الواسع ليست مفهوماً حديثاً بل ظهرت بداياتها في القرن الثامن عشر عام 1772 في بريطانيا ثم تعددت تعاريفها بتعدد زوايا اهتمام الباحثين فيها ، وعندما أطلق البنك الدولي مصطلح Governance مع نهاية القرن العشرين ، وكان هناك العديد من النقاش والجدل يتعلق بترجمة المصطلح الى اللغة العربية فهناك من ترجمه (الحكم الصالح أو الجيد) وهناك من ترجمه بالحوكمة، خاصة فيما يتعلق بالشركات ومؤسسات الأعمال وبالتالي فإن المصطلح يعتبر حديثاً على قطاع الأعمال العربي على عكس مصطلح الإفصاح والفساد والرشوة . وفي صدد التعاريف فالموسوعة الحرة (ويكيبيديا) أعطت تعريفاً محدداً للمصطلح Corporate Governance أي حوكمة الشركات عموماً على أنها " القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية ، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات ، وعمال ، وموردين ، ودائنين ، ومستهلكين من ناحية أخرى " .

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت على أنها " مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى ذات الصلة بالمؤسسة " (Freeland 2007) .

وعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (Alamgir 2007) كما عرفها آخرون على أنها " مجموعة قواعد تستخدم لإدارة الشركة داخلياً وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها حماية للمصالح والحقوق المالية للمساهمين " (البنك الأهلي المصري 2003) .

وجاء تعريف هيئة سوق المال الإماراتي على أنها " مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح " (هيئة سوق المال الإماراتية 2007) ، كما عرفها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها " مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم ، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول " (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2001) .

إن التعاريف الواردة أعلاه (على سبيل المثال لا الحصر) يستنتج من تعددها أن حوكمة الشركات هو موضوع متعدد الجوانب ووجهات النظر إلا أن هناك تقاطعات بين غالبية هذه التعاريف لعل من أهمها :

- ضمان مراقبة ومساءلة إدارة الشركات .
- ضمان حد أدنى من مراقبة سلوك الإدارة التنفيذية بما يحقق مصالح الأطراف أصحاب العلاقة مع الشركة .
- توفير الرقابة لتحقيق كفاءة الأداء في أبعادها المتعددة الاقتصادية والمالية والإدارية .

ثانياً : أهمية الحوكمة كأحد متطلبات تطوير مؤسسات قطاع الأعمال .

1 أهمية الحوكمة في إطارها النظري : تؤكد العديد من الدراسات النظرية أهمية الحوكمة في مجال التطوير المؤسسي لقطاع الأعمال . فقد ناقش كل من (Berle, Means 1932) في كتابهم المعنون " الشركات الحديثة والملكية الخاصة " جانب من حوكمة الشركات المتعلق بتداعيات وأثار الفصل بين وظائف الملكية ووظائف الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركات المساهمة الأمريكية الكبرى ، مما قد يؤدي لأخطار على حقوق صغار المساهمين من خلال ضعف الرقابة على مجالس الإدارة ، هذا ما دعا الحكومة الأمريكية للتدخل من خلال إحداث لجنة الأوراق المالية SEC (Securities and Exchange Commission) وكذلك إحداث لجنة لعمليات سوق الأوراق المالية (Simon and Joffer, 1997) . وقد تركز مفهوم الحوكمة على فرضية أن إدارة الشركة لها الحق بالحصول على دخول ريعية وذلك على حساب المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى لدى المؤسسة ، ويأتي دور الحوكمة لوضع أدوات رقابية على إدارة الشركة ووضع أدوات تشجيعية لهم بشكل يؤدي لتوازن جميع أصحاب المصالح في المؤسسة من المساهمين ، دائنين ، عمال ... الخ وبذلك يكون هناك عدالة نسبية في توزيع القيم المضافة للمؤسسة بهدف تحسين فعاليتها وتطوير أدائها . (Bancel, 1997) ومن الأعمال النظرية الفاعلة للحوكمة التي أشار إليها (Bancel, 1997) نجد دراسات كل من (Achain, Demetz) في عام 1972) وكذلك دراسات (Nekling, Jensen في عام 1976) ، و (Fama في عام 1980) حيث تطرقت دراساتهم الى بعض المفاهيم القانونية للمساهمين وحقوقهم في الملكية والى اللاعبين الآخرين في المؤسسة حيث لكل طرف دالة منفعة خاصة . وإشارات دراسة Jensen الى علاقة المساهمين مع الإدارة حيث تمثل الإدارة وكيل للمساهمين وتأتي الحوكمة لتضع قواعد لسياسة تمويل المؤسسة بحيث لا يكون هناك خلاف مصالح بين الإدارة والمساهمين والدائنين ومن هذه القواعد : التدقيق ، الرقابة على موازنة وميزانية المؤسسة ، وضع نظام الحوافز والمكافآت ، ضوابط اختيار المدراء سواء بشكل مباشر من خلال التصويت في الجمعيات العمومية أو بشكل غير مباشر من خلال مجلس إدارة المؤسسة ، إضافة لضوابط أسواق المال المتمثلة بإمكانية بيع المساهمين للأسهم .

2 أهمية الحوكمة في إطارها العملي المعاصر : لقد تأكدت أهمية الحوكمة في بعدها العملي التطبيقي بعيد الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي عصفت بدول العالم ، كما تزايدت أهميتها مع انهيار الأنظمة الاقتصادية الشمولية وتحول العديد من دول العالم الى أنظمة اقتصادية تعتمد الى حد كبير على الشركات والمؤسسات الخاصة بهدف التطوير المؤسسي وتحقيق معدلات نمو متزايدة . إن هذا التطوير واتساع حجم مؤسسات الأعمال أدى للمزيد من المطالبة بفصل ملكية رأس المال عن الخبرات الإدارية إلا أنه ومن ناحية أخرى فإن المزيد من تحرير الأسواق المالية الذي شهدته الأسواق المالية العالمية ، وتسارع انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود كان سبباً وراء تراجع آليات الرقابة على تصرفات الشركات ومؤسسات الأعمال مما دفع العديد منها للوقوع في الأزمات المالية .

فمنذ عام 1997 بداية الأزمة المالية في دول شرق آسيا ، بدأت تظهر أزمة ثقة بين التشريعات النازمة لفعاليات مؤسسات الأعمال والمؤسسات الحكومية . حيث برزت العديد من المشاكل المالية الناجمة عن معاملات وعمليات قام بها مدراء وأصدقاء ومقربين من منشآت الأعمال وبين الحكومات . ولجأت العديد من الشركات الى ديون قصيرة الأجل مع عدم علم المساهمين بذلك وبمساعدة بعض الأنظمة المحاسبية وتلاعب الشركات بالقوائم المالية مما أظهر ضعف ضوابط حوكمة الشركات حتى في الدول التي كانت تمتلك أسواق مالية تصنف على أنها جيدة . والدليل على ذلك فضيحة شركة (إنرون Enron) وانهيارها عام 2001 ، وانهيار شركة (Parmalat) الإيطالية عام 2003 قبل انهيارات عام 2008 لبنوك كبرى مثل Lehman Brothers ومؤسسات الرهن العقاري مثل Fannie Mae وكذلك Freddie Mae والمؤسسة المالية Madoff .

وفي البعد الآخر فقد ظهرت شركات جديدة في دول حديثة العهد بالديمقراطية تعاني ضعف الإطار القانوني وضعف نوعية المعلومات المتاحة مما يعيق الإشراف والرقابة على أعمال وفعاليات تلك الشركات ، إضافة لانتشار الرشاوي والفساد

وضعف الثقة بين المتعاملين . أمام ذلك كان لابد من ضرورة وضع وتنفيذ المبادئ الصحيحة لحوكمة الشركات لمكافحة الفساد وسوء الإدارة ولزيادة مستويات الشفافية في كافة العمليات الاقتصادية المؤسسية . لقد كان للأزمة المالية العالمية الدور الكبير لاتخاذ خطوات أكثر جدية في ضرورة استخدام معايير الحوكمة الجيدة تحسباً من أزمات مالية قادمة . فحوكمة الشركات فيها جانب أخلاقي دون شك إلا أنها ذات فائدة عملية اقتصادية لتطوير مؤسسات الأعمال . فالمعايير لا ينظر إليها على أنها معايير حكومية مفروضة على الشركات ، بل تنطوي على أساليب إدارية جيدة . فعلى سبيل المثال يعتبر التطبيق الجيد لمعايير الإفصاح والشفافية وسيلة يمكن معها تخفيض تكلفة رأس المال ووسيلة جذب لرؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية وبالتالي منع هروب رؤوس الأموال . فالإفصاح يضمن للمستثمرين معرفة العوائد على استثماراتهم مما يسهل عملية الانسياب المالي للشركات الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتطوير ونمو المنشآت الاقتصادية .

وفي سياق الإطار العملي للحوكمة فقد أشرنا سابقاً إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تناولت مفهوم حوكمة الشركات ووضعت في عام 1999 معايير تمت مراجعتها عام 2004 لتصبح كما يلي :

- حفظ حقوق المساهمين في نقل الملكية واختيار مجلس الإدارة والحصول على الأرباح ... الخ .
- المساواة في التعامل بين جميع المساهمين داخل كل فئة منهم بما فيهم الأقلية والأجانب .
- ضمان حقوق الأطراف المرتبطة بمصالح مع الشركات من مصارف وعاملين وموردين وعملاء ... الخ .
- ضمان مبدأ الإفصاح والشفافية في المعلومات ومراقبة الحسابات وإظهار نسب ملكية الأسهم والمعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة ... الخ .
- بيان مسؤوليات مجلس الإدارة وإظهار هيكلية وآلية اختيار أعضائه ومهامهم الأساسية وبيان دوره الإشرافي وواجبات أعضائه القانونية عند قيامهم بعملهم وتمثلت في :
 - واجب العناية اللازمة (Duty of Care) : وذلك ببذل الجهد والحرص والعناية في اتخاذ القرارات .
 - واجب الإخلاص في العمل (Duty of Loyalty) : وذلك بالمعاملة المتساوية بين المساهمين وكذلك مع الأطراف ذات المصالح مع الشركة ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت ... الخ .

إن تطبيق المبادئ السابقة تتطلب تدريب وتنقيف أعضاء مجلس الإدارة لرفع مستوى خبراتهم ومهاراتهم عند شغلهم لعضوية مجلس الإدارة بهدف تحسين أداء المجلس ومن ثم تحسين أداء الشركة مما ينعكس إيجابياً على النتائج المالية للشركة . وفي إطار الرقابة والإشراف على عمل إدارة الشركات فهناك مدرستين عمليتين هما :

- ❖ **الأولى :** تدعو لتشكيل مجلس إشرافي مستقل أو لجنة رقابة مستقلة يتم انتخابها من المساهمين وتقوم بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة ، وذلك بالإضافة لمجلس الإدارة المنتخب أيضاً من المساهمين وهذا ما اتبعه بعض قوانين الشركات في العالم ومنها ألمانيا .
- ❖ **الثانية :** تدعو لتشكيل مجلس إدارة واحد يشمل بنفس الوقت أعضاء مستقلين بجانب الأعضاء التنفيذيين وهذا ما هو مطبق في دول أخرى من العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

وهنا قد يثور التساؤل عن تعريف العضو المستقل . في الواقع لا يوجد اتفاق كامل على التعريف فمنهم من يعرفه بأنه الشخص غير المدير أو من غير موظفي الشركة أو شركة أخرى تابعة للشركة الأم أو أنه شخص غير موظف لدى أي فرد آخر له علاقة تتداخل مع ممارسته واجباته كعضو مستقل .

3 أهمية الحوكمة في الإصلاح الإداري للمؤسسة: فالإصلاح الإداري في الشركات يهدف عموماً لإدخال تغييرات أساسية في الأنظمة الإدارية للشركات بما يكفل تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة الهياكل الإدارية القائمة من خلال تغيير الاتجاهات والقيم والمعتقدات الإدارية وتطوير البيئة التنظيمية للشركات لتكون أكثر ملائمة مع التطور التقني المعاصر ولتجابه تحديات السوق ولتخفيض نسبة القلق أو المخاطر لدى المالكين أو المساهمين مما يزيد في مستوى الإنتاجية وتقديم منتجات ذات نوعية جيدة تتوافق مع تخفيض التكاليف .

وكما إن حوكمة الشركات تعتبر عملية مستمرة باستمرار الحياة الإنتاجية للشركة فإن الحاجة للإصلاح الإداري في الشركة لا ينتهي أيضاً . فالإصلاح الإداري في الشركة بدوره يعتبر عملية ديناميكية مستمرة ، كما أن الإصلاح لا يعني مطلقاً أن هناك حالات مرضية أو سيئة تستوجب العلاج وإنما الموضوع يتعلق بمفهوم التطوير المؤسسي الذي لا تتوقف الحاجة له طالما هناك مشروع أو شركة أو مؤسسة تقوم بالإنتاج .

وتتكون الأهداف الفرعية للإصلاح الإداري في الشركات من العديد من النقاط لعل أهمها :

- التوسع في مجالات التأهيل والتدريب والتطوير لكافة العاملين في الشركة .
- الارتقاء بمستوى الإنتاج وإنتاجية العمل ورأس المال
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال القرارات المتعلقة بالخطط الإستراتيجية للشركة
- تحقيق السرعة والدقة في اتخاذ القرارات من خلال زيادة مرونة إجراءات العمل الإداري في الشركة .
- التوسع في الاعتماد على التقنيات الحديثة الملائمة لنشاط الشركة والتي تتسجم مع المؤهلات الفنية للعاملين في الشركة .
- القدرة على توجيه موارد الشركة المادية والبشرية نحو الاستثمارات ذات المردود الجيد .
- العمل على تبني قيم العمل الجماعي وتعزيز الإبداع والتطوير وتركيز العمل بروح الفريق والانتقال بالجهاز الإداري والعاملين في الشركة من مصطلح (الأنا) إلى مصطلح (نحن) .

وبعد استعراض بعض الأهداف الفرعية للإصلاح الإداري للشركة يمكننا استنتاج الترابط بين مفهومي حوكمة الشركات والإصلاح الإداري للشركات سواء من حيث مسببات أو إجراءات أو أسس وأهداف كل منهما . فهناك أيضاً تفاعل وترابط هيكلي ومعلومات تغذية مرتدة (عكسية) فيما بين الآليات المعتمدة لتحقيق كل منهما . ويمكن توضيح العلاقة التكاملية فيما بينهما بالنقاط التالية :

- يعد تطبيق الحوكمة في الشركات وسيلة ناجحة لإجراء إصلاحات إدارية في تلك الشركات .
- يمثل نظام حوكمة الشركات بما يحتويه من قوانين وتعليمات توجهاً إصلاحياً يقود لإيجاد أساساً ثابتاً ومزيداً من الثقة للمتعاملين مع الشركة بحيث يضمن الجدوى الاقتصادية لنشاط الشركة والمتعاملين معها .
- إن اعتماد معايير التدقيق والمحاسبة الدولية سيؤدي بالضرورة إلى تطوير الجهاز الإداري في الشركة ليتلاءم مع التغييرات العالمية .
- بما أن نظام حوكمة الشركات يكفل توفير المعاملة المتكافئة لجميع فئات المساهمين فإن ذلك يمثل في حقيقة الأمر اتجاهاً إصلاحياً في إدارة الشركات من خلال ضرورة تحديد حقوق وواجبات أعضاء مجلس الإدارة وينمي الشعور بالولاء للشركة .

- يعتبر الإفصاح من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وهذا يتطلب بالضرورة تطوير الأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق مما يؤدي في المحصلة لتحقيق أهداف الشركة . كما أن الإفصاح عن المركز المالي للشركة في الأوقات المحددة ونشر المؤشرات الإحصائية الأخرى وحسب خصوصية كل نشاط ونشر جميع المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة سيؤدي كل ذلك بالضرورة لتكوين صورة واضحة لدى المساهمين والمهتمين بشؤون تلك الشركة . كما أن إدارة الشركة ستكون مضطرة للإفصاح عن الإجراءات والهيكل الإدارية التي اعتمدتها وصولاً لتطبيق متطلبات حوكمة الشركة .
- كما أن مبدأ الشفافية يضمن إطلاع المهتمين بأعمال الشركة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بعمل الشركة لتكوين صورة واضحة عن نشاطاتها ، إلا أن الشفافية هنا لا تعني نشر كافة المعلومات عن الشركة والعاملين فيها وإنما نشر فقط الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية عمل الشركة والتي لا تضر بالشركة أو العاملين فيها . لذلك كان من الضروري تحديد كافة المعلومات الواجب الإفصاح عنها تجنباً لسوء استخدامها من قبل جهات أخرى .

ثالثاً : محددات حوكمة قطاع الأعمال ومعاييرها في إطار عولمة النشاط الاقتصادي

درجت الدراسات المتعلقة بالحوكمة على تقسيم محدداتها الى مجموعتين أساسيتين هما **مجموعة المحددات الداخلية** (والتي تتبع من داخل مؤسسة الأعمال) ، و**مجموعة المحددات الخارجية** (والتي تتكون من عناصر خارج مؤسسة الأعمال إلا أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على فعالية المؤسسة) .

1 - مجموعة المحددات الداخلية : وتشمل - كما أسلفنا - على متغيرات ذات صلة مباشرة من التركيب الهيكلي الداخلي لمؤسسة الأعمال ومنها :

- آليات داخلية تساعد في الحصول على التمويل الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية لتحقيق الأرباح من خلال استعمال التمويل في نشاط المؤسسة .
- التوسع في نشاط المؤسسة مما يؤدي لخلق فرص عمل .
- زيادة ثقة المستثمرين بالمؤسسة وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق المحددات الداخلية لمؤسسات الأعمال في الاقتصاد الوطني ككل .
- تشجيع الادخارات الوطنية وتعبئتها باستخدام إيجابي ومنتج ورفع التكوين الرأسمالي للمؤسسة .
- ضمان حقوق صغار المستثمرين وحملة الأسهم .
- المساهمة بنمو القطاع الخاص في الأجل القصير وتنميته في الأجل الطويل من خلال رفع طاقاته الانتاجية واستثماراته في الأصول الانتاجية الثابتة ، مما يرفع القدرة التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً .
- وضع آليات مناسبة تحدد أساليب اتخاذ القرارات وصلاحيات متخذها داخل المؤسسة .
- التوزيع الملائم للاختصاصات والسلطات بين كل من الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية منعاً لتعارض المصالح بين هذه الفئات الثلاث .

2 - مجموعة المحددات الخارجية : وتشمل ما هو متاح في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والقانونية التي تعمل ضمنها مؤسسة الأعمال وتتأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر وقد يكون من ضمنها :

- وجود تنظيمات معينة نوعية متخصصة تهتم بشؤون المؤسسات الاقتصادية وتدافع عن مصالحها .
- وجود سوق مالية كفاء .
- وجود قوانين وتشريعات منظمة للاستثمار والنشاطات الاقتصادية عموماً : قانون الاستثمار ، قانون الشركات ، تشريع ضريبي ، قانون العمل ، قانون المنافسة ومنع الاحتكار ، قانون حماية الملكية الفكرية ... الخ .

- وجود قوانين ناظمة للتمويل تحكم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف العاملة في الدولة والمدنيين والدائنين ومدى كفاءة أجهزة الرقابة لدى البنك المركزي على البنوك الأخرى .
- وجود مكاتب مهنية مساعدة : محاماة ، محاسبون قانونيون ، مكاتب استشارات مالية واستثمارية ، مكاتب دراسات جدوى ... الخ .

وفي إطار عولمة النشاط الاقتصادي للمؤسسات فإن المحددات الداخلية والخارجية آنفة الذكر تتطلب تطبيق معايير ناظمة لمفاهيم الحوكمة وأهدافها ولعل من أهم تلك المعايير التي كان لها البعد الدولي نذكر : (محمد حسن يوسف ، 2007)

❖ معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (6 معايير)

- وجود هيكلية فعالة للحوكمة تضمن الكفاءة والشفافية
- وضع آلية لحفظ حقوق المساهمين
- معاملة المساهمين بشكل عادل ومتساوي
- وضع آلية تسمح للمساهمين بالمشاركة في الرقابة
- تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بشكل مناسب وعادل
- تحديد واضح لمهام ومسؤوليات وأساليب اختيار أعضاء مجلس الإدارة
- ❖ معايير لجنة بازل I (1999) (8 معايير) ومن ثم بازل II (2005) ، وبازل III (2006)

- وضع ميثاق شرف
- مشاركة المساهمين بوضع استراتيجية المؤسسة
- تحديد وتوزيع المسؤوليات لمراكز اتخاذ القرار
- وضع آلية نظام التدقيق الداخلي والخارجي بإشراف إدارة مستقلة
- آليات التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات
- آلية مراقبة مراكز المخاطر (كبار المساهمين ، الإدارة العليا)
- وضع آلية عادلة لتوزيع الحوافز والترقيات
- ضمان توفير وتدقيق المعلومات المناسبة

❖ معايير مؤسسة التمويل الدولية IFC (4 معايير)

- ضمان الممارسات الجيدة والمقبولة في المؤسسة
- آلية جيدة تضمن الحكم الجيد والجديد
- مساهمات جيدة للمؤسسة في تطوير وتنمية الحكم الجيد على المستوى المحلي
- وضع آلية اختيار القيادة الجيدة

من استعراض المعايير الدولية الثلاث آنفة الذكر نجد أنها تتقاطع في كل محتوياتها وما تختلف فيه هو بعض التفاصيل التي تخص كل جهة في معاييرها . فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جاءت معاييرها لتعكس الجانب الشمولي أو الكلي لمفهوم الحوكمة ، بينما ركزت معايير لجنة بازل على التفاصيل المحاسبية للحوكمة ، أما مؤسسة التمويل الدولية ، فقد ركزت على الجانب الإداري للحوكمة. نستنتج من ذلك تكامل المعايير فيما بينها في جوانبها الثلاث ، وهذا مما يؤكد ما تم طرحه في المقدمة من أن الحوكمة موضوع شائك ومتعدد الجوانب (أداري ، اقتصادي ، محاسبي) .

رابعاً : البعد المحاسبي لحوكمة قطاع الأعمال

فرضت التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، التي حدثت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي ، مستجدات وتحديات كبيرة تواجه منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها بما فيها الشركات . وقد تطلب الأمر مواجهة هذه التغيرات ، وخاصة أن ذلك يحدث في ظل عولمة الأعمال ، وتحرير تجارة السلع والخدمات ، والالتزام بالاتفاقات الدولية لحرية التجارة .

وتتمثل حركة منظمات الأعمال . وخاصة من يعمل منها في النشاط الصناعي . بوضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التغيرات ، وخلق ميزة تنافسية تستطيع المنظمة من خلالها تحقيق أهدافها . ولعله من المفيد الإشارة . بشكل موجز . إلى المستجدات التي أفرزتها هذه التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، والتي تتمثل فيما يلي :

- ضرورة زيادة الإنتاجية ، وخفض التكلفة ، وذلك باستخدام أساليب سرعة الإنجاز ، وتخفيض زمن الإنتاج ، مع الحرص على استمرارية التحسين والتطوير للعملية الإنتاجية لزيادة الجودة لكسب رضا العملاء .
- الاتجاه لاستخدام نظم الإنتاج ذات التقنيات العالية .
- ضرورة استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات ، لجمع المعلومات وتخزينها ، واسترجاعها ، وتحليلها ونشرها عند الحاجة إليها لتدعيم متخذ القرار .

وبالنظر إلى هذه المتغيرات البيئية ، والتحديات التي تواجه إدارة المنظمات ، يتبادر الى الذهن مباشرة أن القدرة على البقاء والاستمرار (Surviving) ، تتطلب دراسة تحليلية متعمقة لتلك التحديات ، بهدف تحديد الفرص والتهديدات ، في ضوء نقاط القوة والضعف المواتية للمنظمة (SWOT) ، بغية تعظيم العائد على الأموال المستثمرة ، وتحقيق الأهداف التي تتفق مع نتائج الدراسة التحليلية للمتغيرات ، سواء داخلية أو خارجية .

1. الوضع الحالي للحكومة المحاسبية : وجهة نظر تحليلية

أدت ظاهرة "عولمة " أو تدويل النشاط الاقتصادي الى إيجاد نوع من التعاون الدولي بين المؤسسات المهنية والحكومية في العديد من الدول لإيجاد شبكة من الاتصالات الدولية نحو التنمية والتطوير المحاسبي دولياً . وقد أسفر هذا التعاون الدولي عن محاولات جادة لتحسين مخرجات النظم المحاسبية ، كما خلقت مناخاً يحقق الانسجام المنشود من تلك المخرجات ، وزيادة كفاءة القوائم المالية باعتبارها تمثل قنوات توصيل المعلومات ، وتلبية حاجات الأطراف المستفيدة من نتائج الممارسات المحاسبية . ويأتي على قمة هذه الجهود التي تتصل بتأصيل الفكر المحاسبي ، أو تطوير أساليب الممارسات المحاسبية " لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC " (International Accounting Standards Committee) والتي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية المعمول بها في العديد من الدول . وخاصة تلك الدول التي لا تتوافر لها معايير خاصة بها ، وتهدف للانسجام المجتمع الدولي . وتعد هذه اللجنة من أكثر المنظمات (بما أصدرته من معايير محاسبية) تأثيراً في تحقيق نوع من الانسجام المنشود في مجال القياس والإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لأغراض النشر ، لجعل هذه القوائم أكثر فهماً وفعالية من قبل مستخدميها . وهناك منظمات دولية أخرى أتت جهودها في نفس السياق مثل " الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC " والذي يهتم بشكل أساسي بمعايير المراجعة والتعليم المستمر للممارسين ، والمهارات والقدرات المهنية ، وميثاق شرف المهنة لتدعيم ورفع شأن مخرجات الممارسات المحاسبية ، وتعظيم درجة المصداقية في القوائم المالية ، وعلى جانب آخر ، هناك العديد من المنظمات الإقليمية التي تبذل جهوداً مكاملة للمنظمات السابقة . فعلى سبيل المثال هناك " مجلس المحاسبة الأفريقي AAC " ، و " مجمع المجالس المحاسبية في غرب أفريقيا AABWA " ، و " اتحاد المحاسبي الآسيوي الباسيفيكي CAPA " ، و " الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العربي FAAA " ... الخ .

علاوة على ما تقدم ، فإن هنالك العديد من الجامعات والمنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة الدولية الكبرى التي استجابت وتفاعلت مع مناخ عولمة الأعمال ، بحيث تضمنت مناهجها وبرامجها التعليمية والتدريبية وندواتها ومؤتمراتها هذا البعد الدولي الذي يتناول مقررات وبرامج تشمل المحاسبة الدولية . ويتفق هذا التوجه مع ما تطلبه جمعية كليات إدارة الأعمال الأمريكية (AACSB) ، عند تقييم واعتماد برامج الدراسة في كليات إدارة الأعمال ، إلى ضرورة توسيع نطاق المعارف العامة في مجالات الأعمال ، وإدراج البعد الدولي في برامج الدراسة مما سيكون له تأثير إيجابي في سوق عمل مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص ، كما يتفق ذلك مع توصيات لجنة التغيير في التعليم المحاسبي (AECC) .

ومع ذلك ، وبالرغم من تلك الجهود وما حقته من تطوير لمخرجات التعليم المحاسبي ، إلا أنه ما زال للعوامل البيئية والمحلية آثارها على فرض خصوصية للممارسات على المستوى المحلي في كل دولة تعمل فيها مؤسسات أعمال ، والذي نتج عنه صعوبة التوصل إلى توحيد المعايير والمبادئ المحاسبية والمهنية المستخدم ، وتحقيق درجة أفضل من الانسجام الذي يؤدي إلى فهم أفضل ، وتحليل أعمق لمحتوى ودلالة القوائم المالية . ولا شك أن جهود هذه المنظمات الدولية والإقليمية ، وفي ظل تدويل النشاط الاقتصادي ، ألقى أعباءً إضافية على النظم المحاسبية للإعداد لمطالبات المعايير المحاسبية الدولية ، علاوة على الالتزام بمتطلبات نظم القياس المحاسبي والتي من الضروري أن تتسجم مع التشريعات والنظم المحلية ، وما يترتب على ذلك من إعداد القوائم والتقارير المالية على المستوى الكلي ، والتعامل مع مشكلات ذات طبيعة خاصة ترتبط بعولمة الأعمال مثل المحاسبة عن العمليات بعملة أجنبية خاصة في مؤسسات القطاع الخاص المالية والمصرفية ، وما يترتب على ذلك من ترجمة القوائم المالية من عملة لأخرى ، حيث أن المعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الشأن متعددة ومتنوعة ، وتختلف تبعاً لاختلاف العديد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية في كل بيئة من بيئات العمل المحاسبي وخاصة في مجال المحاسبة المالية .

إلا أنه وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى الدور البارز في الأزمة المالية في بعد الحوكمة المحاسبية لكل من :

- شركات المراجعة الكبرى Auditing التي تتولى عملية التدقيق والمراجعة وإصدار براءات الذمة .
- شركات التقييم Rating Agencies التي تبحث في حسن الأداء وسير العمل والفاعلية والحوكمة والشفافية والإفصاح ، وتضع وتصنف الموقع والمكانة السوقية للشركات ومؤسسات الأعمال الكبرى العاملة في السوق الدولية وأثر ذلك بالنسبة للاقتصاديات النامية الفقيرة .

2. تعدد جوانب الحوكمة المحاسبية :

- جانب المعايير المحاسبية :

قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات عديدة (في مجال المحاسبة المالية) للوقوف على عدم التزام الوحدات الاقتصادية (على اختلاف أشكالها القانونية ونشاطاتها) في الدول المختلفة بتطبيق هذه المعايير المحاسبية عند إعداد قوائمها وتقاريرها المالية ، ومستوى الإفصاح في هذه القوائم للتأكد من وجود الاتساق في الممارسات المحاسبية ، ومدى ملائمة تطبيق هذه المعايير الدولية على المستوى المحلي والإقليمي . (أنظر على سبيل المثال : بعض الأبحاث التي أجريت في هذا الاتجاه على بعض الشركات بدولة الكويت فقط) : (مصطفى 1994 ، Shuaib 1998 ، عبد الرحيم وآخرون 1997 ، عبد الرحيم

ومصطفى 1998 ، 2003Naser ، 2005 AlShammari ، 2008 AlShammari ، 2010 Mutawah and Hewaidi ، (.

والجدير بالذكر أن نتائج هذه الأبحاث جاءت متفقة مع بعضها ، ومتناقضة في البعض الآخر . وخاصة في تحليل العوامل البيئية ، الداخلية والخارجية ، التي لها الأثر الأكبر على مستوى القياس والإفصاح في القوائم والتقارير المحاسبية ، بما يتلاءم مع معايير المحاسبية الدولية . إن هذه النتائج تؤكد الثغرات في اعتماد معايير حوكمة محاسبية تخدم التطور المؤسسي لمؤسسات قطاع الأعمال عموماً .

- جانب الكادر البشري المحاسبي :

كما أن الممارسات المحاسبية الفعلية في عدد كبير من الشركات الخاضعة للدراسات لا تتفق في جوانب عدة مع متطلبات هذه المعايير الدولية ، مما يؤثر على سلامة ودقة عملية القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المحاسبية ، وبالتالي يقلل من الاعتماد عليها من قبل مستخدميها .

والملفت للنظر في بعض الأبحاث المشار إليها آنفاً . أنها أوضحت في نتائجها أن المسؤولين في بعض الشركات المشاركة في الدراسات الميدانية ، أشاروا إلى أن صعوبة تطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية يرجع . في جانب منه . إلى عدم توافر المحاسبين القادرين على فهم وتطبيق هذه المعايير .

- جانب المحاسبة الإدارية :

على الجانب الآخر ، والذي يتعلق بتطوير نظم المحاسبة الإدارية ، وفي ظل الظروف والمستجدات المعاصرة حيث النشاط أصبح بلا حدود جغرافية ، وعولمة النشاط وتبادل السلع والخدمات على نطاق أكبر وأوسع ، خلق ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بالرقابة الإدارية ، والمتابعة ، وتقييم الأداء . ولأن بيئة الأعمال على المستوى الدولي تتميز بالتغيير المستمر ، وبالتالي أضحت من الضروري أن يكون العمل الإداري في وضع " ديناميكي " استجابة للتغيرات البيئية في العديد من المناطق الجغرافية ، محلية كانت أم إقليمية أم دولية . ولا شك أن ذلك يتطلب نظاماً رقابياً تتصف " بالديناميكية " لتتلاءم مع الظروف المراد مواجهتها ، وتحقيق الرقابة الفاعلة عليها .

إن تحقيق ذلك يتعلق بدور المحاسبة الإدارية بصفة عامة ، ونظم التكاليف بصفة خاصة ، والتي من المطلوب استجابتها للتطور الهائل والمتزايد في تكنولوجيا المعلومات من حيث تجميعها ، وتخزينها وتحليلها ونشرها داخل المنظمة لمساعدة متخذي القرارات مما يرفع من قدرتها التنافسية ويدخلها في إطار التطوير المؤسسي لتلك المنظمات .

من كل ما تقدم ، يتضح مدى أهمية تطبيق الحوكمة المحاسبية الواجب الالتزام بها من مؤسسات الأعمال ومدى أهمية العامل البشري في وضع وصياغة مختلف النظم الإدارية والمحاسبية لتدعيم القرارات على اختلاف أنواعها والتي تواجه العديد من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام .

خامساً : دور الحوكمة في عولمة قطاع الأعمال

من المعلوم أن الاهتمام بمصطلح حوكمة مؤسسات الأعمال انتشر في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء خاصة مع أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ، ويتوقع أن يستمر الاهتمام بالمصطلح مع توسع وانتشار مصطلح العولمة بمفهومه الاقتصادي والمالي .

فالحوكمة تشير - كما أسلفنا - الى قوانين وقواعد ومعايير لتحديد العلاقة بين جهات متعددة ذات مصالح أينما كان تواجد هذه الجهات ، وبغض النظر عن البعد الجغرافي لها . ويمكن القول أنه مع توسع التجارة العالمية واتساع نشاط مؤسسات قطاع الأعمال بما يسمى الشركات " متعددة الجنسية " أو " متعددة الجنسيات " فإن الحوكمة والعولمة أصبحا وجهان لعملة واحدة يحكمان النمو الاقتصادي ، متسلحين بمبادئ الإفصاح والشفافية ، ومستفيدين من دروس الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

كما أن هناك عوامل عديدة أخرى ارتبطت بمناخ العولمة الاقتصادية ومتغيراته ، ساهمت الى حد كبير بالمزيد من المطالبين بالتطبيق الصحيح لمفهوم حوكمة مؤسسات الأعمال . لعل من أهم هذه العوامل :

- انتشار المفاهيم والمبادئ الديمقراطية خاصة في دول التخطيط المركزي السابقة والعديد من الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية . حيث لم تكن القوانين والتشريعات في تلك الدول من القوة بحيث يمكن معها تطبيق العقود وحل المنازعات حال حدوثها بشكل فعال ، إضافة لرداءة وضعف نوعية المعلومات مما يصعب معه إحكام الرقابة على مؤسسات الأعمال إضافة لانتشار الفساد في عدة مستويات إدارية وتنفيذية وإشرافية ومحاسبية .
- الاكتشافات المتتالية لقضايا فساد كبيرة في شركات أمريكية كبيرة مثل (انرون) وغيرها ، وفضائح شركات التدقيق والتصنيف . حيث لم تكن القوائم المالية لهذه الشركات تعكس الواقع الفعلي لأعمالها وذلك بالاتفاق الضمني مع شركات المحاسبة والمراجعة العالمية .
- كشفت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وما تبعها من أزمات حتى أزمة عام 2007/2008 للحاجة الماسة لحوكمة الشركات . حيث أفرزت أزمات ثقة في المؤسسات والتشريعات المعولمة التي تدعي تنظيم ومراقبة نشاطات مؤسسات الأعمال فيما بينها على المستوى العالمي ، وفيما بينها وبين حكومات الدول التي تعمل بداخلها .
- ضعف البعد الأخلاقي لبعض العاملين في مؤسسات قطاع الأعمال من مديريين وموظفين وحصولهم على مداخيل هائلة أضرت بحقوق المساهمين المحليين والإقليميين والدوليين خاصة في الشركات الكبرى متعددة الجنسيات .
- قيام الشركات المعولمة (متعددة ومتعددة الجنسيات) وفي إطار العولمة الاقتصادية بعمليات استحواذ واندماج كبيرة سيطرت من خلالها على الأسواق العالمية ، وتجلت هذه السيطرة من خلال الاحتكارات العالمية التي مارستها أكبر (100) شركة كبرى على مستوى العالم واستحوذت على السواد الأعظم من التجارة العالمية .

إلا أنه لا يمكن القول وبنقطة بالغة أن حوكمة مؤسسات الأعمال ستؤدي - حتى ولو طبقت بشكل مؤسسي وضمن المعايير الدولية - الى عولمة عادلة لقطاعات الأعمال على مستوى العالم . لكن الحوكمة ستؤدي بالضرورة الى تخفيف ولو نسبي من الآثار السلبية السيئة للممارسات الضارة على التجارة العالمية وبالتكامل مع التزامات الدول لاتفاقيات والتزامات منظمة التجارة العالمية WTO .

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

الخلاصة :

من خلال ما قدمته الورقة البحثية من جوانب نظرية وتطبيقية عملية في الدول المتقدمة والدول النامية ، اتضحت أهمية مصطلح الحوكمة المؤسسية الجيدة وما يقدمه من ضرورة توفير أنظمة مالية سليمة تساعد على تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية الجيدة ، وتوفر إدارة جيدة للمخاطر لدى إدارات مؤسسات الأعمال مما يساهم في دعم هذه المؤسسات على أكثر من صعيد ، ويساعد على رفع وزيادة مستوى ثقة المستثمرين ويسهل توفير بنية استثمارية وتمويلية مستقرة تدعم المركز التنافسي للمؤسسة محلياً وإقليمياً ودولياً .

الاستنتاجات :

- بعد الأزمات المالية لدول جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008 ، فقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية عموماً وحوكمة الشركات على وجه الخصوص بحيث أصبحت من المرتكزات الأساسية لمؤسسات الأعمال في كافة القطاعات الاقتصادية الانتاجية السلعية والخدمية .
- تساعد الحوكمة المؤسسية الجيدة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وبالتالي تمنع هروب رؤوس الأموال وتحارب الفساد .
- تعتبر الحوكمة المؤسسية الجيدة بمحدداتها الداخلية والخارجية ومعاييرها المتعددة ضماناً لحقوق أصحاب المصالح بمختلف فئاتهم .
- تشمل مخرجات الحوكمة المؤسسية الجيدة أفراد المجتمع بشكل جزئي (المساهمين والمستثمرين والممولين) وبشكل يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار الوطني ، الادخار الوطني ، مستوى العمالة ... الخ) .
- تعتبر المنافسة بكافة مستوياتها دافعاً لثقافة المستهلك وبحته عن الجودة ، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة تعتبر من معايير الوصول الى مستوى جودة تنافسية .
- تؤدي الحوكمة المؤسسية الجيدة من خلال أشكال الإفصاح والشفافية المطلوبة الى تخفيض تكلفة رأسمال المؤسسات وبالتالي زيادة أرباحها مما ينعكس إيجابياً على بنود الملكية عموماً .
- رغم نقاط التقاطع بين الباحثين في مجال أهمية الحوكمة المؤسسية إلا أن هناك كذلك نقاط اختلاف بحثية وأكاديمية فيما يتعلق بالمصطلح نفسه (الحوكمة) ، إلا أن غالبية نقاط الاتفاق والتقاطع تركزت حول مفهوم حوكمة الشركات .
- تطلبت الحوكمة المؤسسية الجيدة تعديل وإحداث بيئة تشريعية وقانونية توضح الحقوق والواجبات والالتزامات :
- قوانين الشركات ، قوانين الاستثمار ، قوانين الإفصاح ، الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية (معايير بازل الدولية I ، II ، III) .
- بتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة المؤسسية تتعزز مصداقية البيانات المالية المعلنة ، ويتم تصنيف المراكز المالية للمؤسسات بحيث يسهل التعامل مع تلك المؤسسات من قبل أطراف خارجية أو مستثمرين ، جهات تمويل ، مصارف ، موردين ، زبائن ، تداول أسهم في الأسواق المالية ... الخ .

التوصيات :

- توسيع المجالات البحثية العلمية في موضوع الحوكمة لتصبح مبادئها ومعاييرها سلسلة التطبيق في مؤسسات الأعمال وتصبح من ثقافة بيئة الأعمال .
- السعي لوضع آليات أكثر اتساعاً تشجع مؤسسات الأعمال على الإفصاح والشفافية في المعلومات وتخفيض مستوى ما يسمى (بسرية المعلومات) .
- توحيد معايير ومقاييس الحوكمة بشكل تدريجي محلي ، إقليمي ، دولي مما يعزز التنافسية في مجال عولمة الأعمال المعاصرة .
- توحيد التشريعات الهادفة لتطبيق مفاهيم الحوكمة المؤسسية وتطبيقها على المؤسسات العامة والخاصة تجنباً وتخفيضاً لمستويات الفساد .
- التنسيق بين نسب الحد الأقصى للمكافآت التي تمنح للإدارة التنفيذية في مؤسسات الأعمال .
- تطوير نظم المعلومات المحاسبية بحيث تعتمد على معايير المحاسبة الدولية IAS وكذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS مما يعطي المعلومة ثقة وجودة عالية .
- محاولة تشجيع مؤسسات الأعمال لاعتماد أنظمة الجودة الشاملة مما يعزز الوضع التنافسي للمؤسسات .
- إحداث جهاز رقابي لمتابعة التقييم الدوري لتطبيق معايير الحوكمة حسب التغيرات الحاصلة على المستوى المحاسبي والإداري والإنتاجي والتمويلي ... الخ ، والأكثر أهمية ضمان استقلالية أجهزة الرقابة .
- إشراك الجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بنشر مبادئ ومعايير الحوكمة باعتبارها أحد المحددات الخارجية الهامة للحوكمة .

ختاماً نقول أن الحوكمة المؤسسية ليست قواعد وقوانين وأجهزة رقابة لتنفيذ تلك القواعد والقوانين فقط ، بل تشمل وجود بيئة داعمة تتوفر بتكامل الجهود الحكومية والرقابية وجهود القطاع الخاص وحتى جهود الجمهور من خلال حوكمة السلوك الاستهلاكي لديهم وهذا ما يؤكد مرة أخرى ما تم ذكره في مهرجان تعريف الحوكمة من أنها موضوع متعدد الجوانب .

- المراجع -

المراجع العربية :

- 1 . البنك الأهلي المصري (2003) " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات : حوكمة الشركات " النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، المجلد 56
- 2 . المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004) النشرة الإلكترونية الشهرية ، العدد 53 ، فبراير
- 3 . خالد اسماعيل علي (2008) " الأهمية الاقتصادية لتطبيق حوكمة الشركات " دار الشرق ، 30 يناير
- 4 . عامر الحسيني (2008) " دور الشركات والمؤسسات الاستثمارية في تحسين النظم الاقتصادية " مدى الإمارات الاقتصادي ، أبو ظبي
- 5 . عبد الله عبد الكريم (2009) " الحوكمة والإدارة الرشيدة " شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان
- 6 . عبد المنعم المشاط (2009) " الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " يناير ، القاهرة
- 7 . علي محمود عبد الرحيم وعلي محمد هويدي وغالب نصر مصطفى (1997) " التقييم الحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية " المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، المجلد الخامس ، العدد الأول .
- 8 . علي محمود عبد الرحيم ، وغالب نصر مصطفى (1998) " المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة عن الاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية " المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس
- 9 . غالب نصر مصطفى (1994) " البعد الدولي للإفصاح المحاسبي في قطاع البنوك . بالتطبيق على البنوك الكويتية " آفاق جديدة ، السنة السادسة ، العدد الثالث ، 60.1 ، الكويت
- 10 . محمد حسن يوسف (2007) " محددات الحوكمة ومعاييرها " بنك الاستثمار القومي ، يونيو/حزيران ، القاهرة
- 11 . مناور حداد (2008) " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية " تشرين أول ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد
- 12 . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999) " معايير الحوكمة "
- 13 . ويكيبيديا " حوكمة الشركات " الموسوعة الحرة
- 14 . هيئة سوق المال الإماراتي (2007) "ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي " أبو ظبي ، 21/مارس قرار رقم 32/ر

1. Adolf Berle and G.Means (1932) “ The Modern Corporation and Probate Property “ Transaction publisher, N.Y
2. Alamagir. M (2007) “ Corporate Governance: A Risk Perspective” Egyptian Banking Institute, May 7-8 May, Cairo
3. Al-Mutawaa, A. and Aly M. Hewaidy.2010. Disclosure Level and Compliance with IFRSs: An Empirical Investigation of Kuwait Companies, International Business & Economic Research Journal, Vol. 9, No. 5:33 – 49
4. Al-Shammari, B. 2005. Compliance with International Accounting Standards by Listed Companies in the Gulf Co-Operation Council Member States: An Empirical Study, Business School, Australia, The University of Western Australia.
5. Al-Shammari, B. and A. Tarca. 2008. An Investigation of Compliance with International Accounting Standards by Listed Companies in the Gulf Co-Operation Council Member States, International Journal of Accounting, Vol. 43, No. 4: 425-447
6. Bancel. F. (1997) “ La Governance des Entreprises “ Economica, Paris
7. BIS (2006) “ Enhancing Corporate Governance for Banking Organization “ Basel Committee on Banking Supervision, February
8. Freeland (2007) Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, Egyptian Banking Institute, Cairo, 7-8 May
9. Naser, K., R. Nuseibeh and A. Al-Hussaini. 2003. users’ Perception of Various Aspects Of Kuwait Corporate Reporting, Managerial Auditing Journal, Vol. 18, No. 6: 599-617
10. Shuaib, A. Sh. 1998. Evaluation of Accounting Standers in Kuwait, The Industrial Bank of Kuwait, The IBK Papers, Series No. 53
11. Simon. Y and Joffer. P (1997) Encyclopedia de gestion 2e’me ed, Economica, Paris.